مجلة العلوم التربوية والتنمية
مجلة علمية دورية محكمة
ربع سنوية
تعالج القضايا التربوية والتنموية
تصدرها
مؤسسة مصر المستقبل للتنمية

العدد(٤) أكتوبر ٢٠٢٥

ملخص كتاب بعنوان

أزمة العقل النقدي والمواطنة في المجتمعات العربية

إعداد

أ.د. محمد السيد فرج الماظ
أستاذ مساعد بقسم أصول التربية
بكلية الدراسات العليا للتربية
جامعة القاهرة

أزمة العقل النقدي والمواطنة في المجتمعات العربية

إعداد الأستاذ الدكتور/ محمد السيد فرج الماظ [1]

مقدمة المؤلف

تأملات في أزمات التربية والمجتمع في العالم العربي

يطرح هذا الكتاب نفسه كمساهمة فكرية جادة، ومحاولة لتشريح بنية الأزمات الكبرى التي تعصف بواقعنا العربي المعاصر، وذلك من خلال عدسة تربوية لا تكتفي بالنظر إلى الظواهر التعليمية ككيانات منعزلة، بل تغوص في أعماقها لتكشف عن ارتباطاتها العضوية وتشابكاتها المعقدة مع الأبعاد الاجتماعية والسياسية والثقافية. إنه جهد بحثي ينطلق من قناعة راسخة بأن فهم مآلات مجتمعاتنا يبدأ من فهم التربية التي تشكل عقول أبنائها، وأن أي مشروع نهضوي حقيقي لا يمكن أن يبدأ إلا من مراجعة نقدية شاملة لمنظومتنا التربوية، من فلسفتها إلى ممارساتها اليومية في كل مرحلة من مراحلها. إننا لا نقدم هنا مجرد وصف للمشكلات، بل نسعى لتأسيس حوار نقدي حول "الإنسان" الذي ننشئه، و"المجتمع" الذي نبنيه عبر مؤسساتنا التعليمية، في محاولة لاستنطاق الواقع وتفكيك جذوره واستشراف سبل الخروج من أزماته المتراكمة.

الفصل الأول: في أزمة العقل النقدي.. من التبعية إلى الاستقلالية الفكرية

ينطلق الفصل الأول من فرضية مركزية مفادها أن العديد من أزماتنا السياسية والاجتماعية والتنموية الراهنة ليست إلا تجليات لخلل أعمق وأكثر تجذرًا :**أزمة العقل النقدي** .إننا نعيش في فضاء ثقافي ومعرفي يحتفي بالنقل والاتباع، ويقدس السلطة المعرفية، وينظر بعين الريبة إلى التساؤل والشك المنهجي. هذا الواقع أنتج عقلاً جمعيًا يميل إلى التسليم باليقينيات الموروثة، ويجد صعوبة في التفكير المستقل، ويفتقر إلى الأدوات المنهجية اللازمة لفرز الأفكار وتحليل الخطابات وتفكيك الادعاءات. هذا "العقل الاتباعي"، الذي تتم إعادة إنتاجه بشكل ممنهج عبر مؤسسات التنشئة، هو التربة الخصبة التي تنمو فيها كل أشكال التطرف والتعصب والجمود الفكري، وهو العائق الأكبر أمام أي محاولة جادة للتجديد والإصلاح.

يستعرض هذا الفصل، في محاولة تأسيسية، الفضاءات المعرفية والثقافية التي تعيق تكوين العقل النقدي في البلدان العربية. نبدأ من الخلية الأولى للمجتمع، **الأسرة**، التي غالبًا ما تقوم على علاقات سلطوية تقدس الطاعة وتعتبر تساؤلات الطفل تمردًا، مما يغرس في العقل الناشئ بذور الخضوع الفكري منذ الصغر. ثم ننتقل إلى **المؤسسة التعليمية**، التي تحولت في كثير من الأحيان إلى أداة للتلقين وحشو الأذهان بالمعلومات، حيث يُكافأ الطالب على قدرته على الحفظ والاسترجاع،

---

١ – أستاذ مساعد بقسم أصول التربية بكلية الدراسات العليا للتربية جامعة القاهرة

لا على قدرته على التحليل والتركيب والتقويم. المناهج الدراسية، وطرق التدريس، وأنظمة التقويم، كلها تتضافر لتعزيز "نموذج الإجابة الصحيحة الواحدة"، وتقتل في الطالب روح الفضول والمبادرة الفكرية.

ولا يتوقف التحليل عند هذا الحد، بل يمتد ليشمل **المؤسسات الإعلامية والدينية والثقافية** التي تلعب دورًا محوريًا في تشكيل الوعي العام. فالخطاب الإعلامي السائد غالبًا ما يميل إلى التسطيح وتقديم الحقائق كمسلمات لا تقبل النقاش، بينما قد يركز بعض الخطاب الديني على الجانب النقلي على حساب إعمال العقل، وتعمل بعض المؤسسات الثقافية على تكريس الموروث دون قراءته قراءة نقدية تتناسب مع العصر. كل هذه العوامل مجتمعة تخلق مناخًا عامًا طاردًا للنقد، ومرحبًا بالامتثال.

في مواجهة هذا الواقع، يخلص الفصل إلى أن تحقيق علاقات تربوية وبيداغوجية إيجابية تسهم في تكوين العقل النقدي لا بد أن يسبقه تغيير جذري في تمثلات المجتمع العربي نفسه حول غاية التربية. يجب أن ننتقل من تربية الفرد كـ"تابع" في جماعة، إلى تربيته كـ"كائن إنساني مستقل" يمتلك كرامة فكرية، ويحتاج إلى أن يتدرب عقله على التفكير والنقد والحوار. إن التعليم، في هذه الرؤية، إما أن يكون أداة لإعادة إنتاج العقل الاتباعي النقلي، أو قاطرة لتكوين العقل النقدي من خلال إعداد الفرد القادر على إعمال عقله بطريقة نقدية في تناوله للأمور.

وبناءً على هذا التشخيص، يطرح الفصل مجموعة من **الموجهات الإجرائية** لتكوين العقل النقدي، والتي يلزم توافرها كي تتمكن التربية من بناء أجيال من ذوي العقول الناقدة. من أهم هذه الموجهات: توفير مناخ من **حرية التفكير والتعبير** داخل الأسرة والمدرسة والمجتمع، حيث لا يُقمع السؤال ولا يُخوَّن الاختلاف. وكذلك، ترسيخ **ثقافة الحوار الفاعل** القائم على الحجة والبرهان، لا على الصراخ وسلطة الصوت الأعلى. بالإضافة إلى أهمية **المساءلة والمراجعة المنطقية** كمنهج حياة، حيث يتعلم الفرد ألا يقبل أي فكرة دون تمحيص، وأن يطالب بالدليل على كل ادعاء. إن أجواء النقاش والنقد والشك المنهجي والبحث المستمر هي البيئة المحفزة والميسرة لنمو وتكوين العقل النقدي لدى الفرد. فالتربية التي تقوم على التسلط، ومصادرة حرية التفكير والنقد والحوار، لا تعمل إلا على تقييد عقول الأفراد وكبت حريتهم وتكبيل فكرهم، وتنتج في النهاية مجتمعًا هشًا وغير قادر على مواجهة تحديات المستقبل.

الفصل الثاني: في أزمة المواطنة.. نحو تربية مدنية فاعلة للطفل العربي

ينتقل الفصل الثاني لمعالجة أزمة لا تقل خطورة وعمقًا، وهي الوجه الآخر لعملة أزمة العقل النقدي :**أزمة المواطنة** .إذا كان العقل النقدي يتعلق بكيفية تفكير الفرد، فإن المواطنة تتعلق بكيفية وجوده وعلاقته بالآخرين وبالشأن العام. يجادل هذا الفصل بأن التداعيات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعصف بمجتمعاتنا، من استشراء الفساد إلى ضعف المشاركة السياسية

وتآكل النسيج الاجتماعي، ترتبط ارتباطًا عضويًا بأساليب التنشئة التي نتبعها، والتي تفشل في بناء "المواطن" بمفهومه الحديث.

إن الأزمة تكمن في أن نظمنا التربوية، بشكل واعٍ أو غير واعٍ، تكرس القيم السياسية والاجتماعية القائمة التي تعيق تربية المواطنة الحقيقية للطفل العربي. ففي الأسرة، يتعلم الطفل قيم الولاء للعائلة والعشيرة على حساب الولاء للمجتمع الأوسع. وفي المدرسة، يتعلم تاريخًا مجيدًا للأمة دون أن يتعلم حقوقه وواجباته كمواطن في الدولة الحديثة. التربية الوطنية غالبًا ما تختزل في حفظ الأناشيد وترديد الشعارات، دون أن تترجم إلى ممارسات ديمقراطية داخل الفصل أو المدرسة. يتم تعليم الطفل الطاعة العمياء للسلطة (سلطة الأب، المعلم، الحاكم) بدلاً من تعليمه قيم المساءلة والمشاركة والمسؤولية الاجتماعية. هذا ينتج فردًا يحمل هوية "رعية" أو "فرد في جماعة"، وليس "مواطنًا" فاعلًا يدرك أنه شريك في بناء وطنه ومستقبله.

هذه التنشئة المعيقة للمواطنة لها تداعيات كارثية على أنماط الحياة. فهي تخلق فردًا سلبيًا، لا يبالي بالشأن العام، ويرى أن السياسة هي شأن "الكبار" أو "الحكام". وتخلق فردًا لا يحترم القانون إلا بوجود رقابة، لأنه لم يستوعب فكرة "العقد الاجتماعي". وتخلق فردًا لا يقبل التنوع والاختلاف، لأنه لم يتربَ على قيم المواطنة التي تساوي بين الجميع في الحقوق والواجبات بغض النظر عن الدين أو العرق أو الطائفة.

في مواجهة هذا الواقع المقلق، يخلص الفصل إلى صياغة **رؤية مستقبلية لتربية المواطنة للطفل العربي** .هذه الرؤية ليست مجرد قائمة من التوصيات، بل هي مشروع تربوي متكامل له منطلقاته وأهدافه وآلياته. تنطلق هذه الرؤية من عدة **منطلقات** أساسية، أهمها: اعتبار المواطنة مجموعة من القيم والممارسات التي تُكتسب عبر التربية، وليست مجرد هوية تُمنح بالولادة؛ والتركيز على بناء "الهوية الوطنية الجامعة" التي تتجاوز الولاءات الضيقة؛ والإيمان بأن الديمقراطية لا يمكن أن تتحقق على المستوى السياسي ما لم تتم ممارستها على المستوى التربوي والاجتماعي.

وتسعى هذه الرؤية إلى تحقيق مجموعة من **الأهداف** المحورية، منها: تنمية وعي الطفل بحقوقه وواجباته كمواطن؛ وإكسابه مهارات المشاركة المدنية والحوار الديمقراطي؛ وتعزيز قيم التسامح وقبول الآخر واحترام التنوع؛ وتنمية شعوره بالمسؤولية تجاه مجتمعه وبيئته. ولتحقيق هذه الأهداف، تقترح الرؤية عددًا من **المتطلبات والآليات** اللازمة، مثل: مراجعة شاملة للمناهج الدراسية لتضمين مفاهيم المواطنة وحقوق الإنسان بشكل عملي وتطبيقي؛ وتدريب المعلمين على أساليب التدريس التفاعلية التي تشجع على النقاش واتخاذ القرار؛ وتفعيل دور البرلمانات الطلابية والمجالس المدرسية كساحات حقيقية لممارسة الديمقراطية؛ وتعزيز الشراكة مع مؤسسات المجتمع المدني لتوفير فرص للعمل التطوعي والمشاركة المجتمعية. وأخيرًا، تقدم الرؤية عددًا من **الضمانات** الواجب توافرها لنجاحها،

أهمها وجود إرادة سياسية حقيقية داعمة لتربية المواطنة، وتوفير مناخ عام من الحرية والديمقراطية يسمح للمواطن بممارسة حقوقه التي تعلمها في المدرسة.

الفصل الثالث: التعليم في زمن الأزمات.. إعادة بناء الأمل في مناطق النزاعات

يختتم الكتاب رحلته بالوقوف أمام الجرح الأكثر إيلامًا وعمقًا في واقعنا العربي المعاصر: قضية **التعليم في مرحلة ما بعد الأزمة في مناطق النزاعات** .يؤكد هذا الفصل على حقيقة مفجعة غالبًا ما يتم تجاهلها، وهي أن قطاع التعليم ليس مجرد ضحية من ضحايا النزاعات المسلحة والصراعات الداخلية والحروب الأهلية، بل هو غالبًا الهدف الأول والمباشر. فتدمير المدارس، واستهداف المعلمين، وتشريد ملايين الأطفال، ليس مجرد ضرر جانبي، بل هو استراتيجية ممنهجة لتدمير مستقبل مجتمع بأكمله، ومحو ذاكرته، وخلق أجيال من الجهل والتطرف والعنف، مما يضمن استمرارية الصراع لعقود قادمة.

إن تداعيات انقطاع الأطفال عن الدراسة بسبب النزاعات والحروب غالبًا ما تكون كارثية ومتعددة الأبعاد. فعلى المستوى **الفردي**، يعاني هؤلاء الأطفال من صدمات نفسية عميقة، ويفقدون الشعور بالأمان والنظام الذي توفره المدرسة، ويصبحون عرضة للاستغلال والتجنيد في الجماعات المسلحة. وعلى المستوى **الاجتماعي**، يؤدي انهيار التعليم إلى تفكك النسيج الاجتماعي، وتدمير رأس المال البشري، وفقدان جيل كامل للمهارات والمعارف اللازمة لإعادة بناء مجتمعه. وعلى المستوى **الاقتصادي والتنموي**، فإن هذا الانقطاع يؤثر تأثيرًا بالغًا في عمليات نمو الدول والمجتمعات، ويقضي على أي فرصة لتحقيق التنمية المستدامة، ويجعل من دورة الفقر والعنف حلقة مفرغة يصعب كسرها.

لا يكتفي الفصل بتشخيص هذا الواقع المأساوي، بل يسعى إلى تقديم رؤية عملية للمستقبل. وبناءً على تحليل التجارب الدولية وأفضل الممارسات في هذا المجال، يخلص الفصل إلى صياغة جملة من **المرتكزات والآليات المقترحة** التي من شأنها مواجهة تداعيات تردي أوضاع التعليم، وإصلاح وتعزيزه في مرحلة ما بعد الأزمة. من أهم هذه **المرتكزات** :ضرورة إدراج التعليم كأولوية قصوى ضمن خطط الإغاثة الإنسانية والاستجابة للطوارئ، وليس كبند ثانوي يمكن تأجيله؛ والتركيز على توفير "التعليم الآمن" الذي لا يوفر المعرفة فحسب، بل يوفر أيضًا الدعم النفسي والاجتماعي للأطفال المتضررين من الصراع؛ وتبني مناهج دراسية مرنة ومكثفة (Accelerated Learning Programs) تساعد الأطفال على تعويض ما فاتهم من سنوات دراسية؛ والتركيز على "تعليم السلام" وقيم المصالحة والتسامح كجزء لا يتجزأ من المنهج الدراسي لمنع تكرار الصراع.

أما **الآليات المقترحة** لتنفيذ هذه المرتكزات، فتشمل: إنشاء مساحات تعلم مؤقتة وآمنة في مخيمات اللاجئين والمناطق المتضررة؛ وتدريب المعلمين المحليين والمتطوعين على أساليب الدعم

النفسي الأولي والتعامل مع الأطفال المصابين بالصدمات؛ واستخدام التكنولوجيا والتعليم عن بعد للوصول إلى الأطفال في المناطق التي يصعب الوصول إليها؛ وبناء شراكات قوية مع المنظمات الدولية والمجتمع المدني لتنسيق الجهود وتوفير التمويل اللازم. إن الرسالة الأساسية لهذا الفصل هي أن إعادة بناء المدارس في مناطق النزاع ليست مجرد إعادة بناء للحجارة، بل هي إعادة بناء للأمل، وزراعة لبذور السلام، واستثمار في الجيل الذي سيقع على عاتقه مهمة إعادة بناء وطنه ومستقبله.

د. محمد السيد فرج الماظ